

Social Exclusion of Working Women and Its Relationship Variables of Social Status, Place of Residence and Nature of the Profession "Field Study in Lattakia City"

Dr. Tawfik Daoud *
Nadine Moustafa Twalou **

(Received 19 / 12 / 2019. Accepted 1 / 3 / 2020)

□ ABSTRACT □

The research aims to determine the level of social exclusion or marginalization of working women in Latakia city from the point of view of working women themselves, and to study the differences in the level of social exclusion of working women according to the variables of marital status, place of residence, and the nature of the profession. The research was based on the descriptive method and the research community included all working women in Lattakia city. The research sample is random sample of (200) working women. The questionnaire was distributed to them and (193) questionnaires were returned to the statistical analysis.

The research found that working women do not suffer from social exclusion in general, and the existence of differences in the level of exclusion by social status in favor of divorced women and widows, in addition to the feeling of women living in the countryside to a higher level of social exclusion from working women residing in the city, and the feeling of working women employed to a higher level. For social exclusion of working women teachers.

Keywords: Social Exclusion, Working Women, Marital Status, Place of Residence, Nature of Occupation.

* Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts, Damascus University, Damascus, Syria.

** Postgraduate Student (PhD), Department of Sociology, Faculty of Arts, Damascus University, Damascus, Syria.

الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة وعلاقته بمتغيرات الحالة الاجتماعية ومكان الإقامة وطبيعة المهنة "دراسة ميدانية في مدينة اللاذقية"

الدكتور توفيق داوود*

نادين مصطفى طوالو**

(تاريخ الإيداع 19 / 12 / 2019. قبل للنشر في 1 / 3 / 2020)

□ ملخص □

يهدف البحث إلى تحديد مستوى الاستبعاد أو التهميش الاجتماعي لدى المرأة العاملة في مدينة اللاذقية من وجهة نظر المرأة العاملة نفسها، ودراسة الفروق في مستوى الاستبعاد الاجتماعي للمرأة العاملة تبعاً لمجموعة من المتغيرات: الحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة، وطبيعة المهنة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي وشمل مجتمع البحث جميع النساء العاملات في مدينة اللاذقية، أما عينة البحث فهي عينة عشوائية بلغت (200) امرأة عاملة تم توزيع الاستبانة أداة البحث عليهم، وأعيد منها (193) استبانة كاملة وصالحة للتحليل الإحصائي. توصل البحث إلى أنّ المرأة العاملة لا تعاني من الاستبعاد الاجتماعي بشكل عام، ووجود فروق في مستوى الاستبعاد حسب الحالة الاجتماعية لصالح المطلقات والأرامل، بالإضافة إلى شعور المرأة المقيمة في الريف بمستوى أعلى من الاستبعاد الاجتماعي من المرأة العاملة المقيمة في المدينة، وشعور المرأة العاملة الموظفة بمستوى أعلى للاستبعاد الاجتماعي من المرأة العاملة المعلمة.

الكلمات المفتاحية: الاستبعاد الاجتماعي، المرأة العاملة، الحالة الاجتماعية، مكان الإقامة، طبيعة المهنة.

*أستاذ، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

** طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

مقدمة:

تُعدّ اللامساواة أو التمييز وعدم تكافؤ الفرص بين الجنسين في مجال العمل من القضايا الاجتماعية الآخذة في الانتشار والزيادة، وهذا الانتشار في مجال اللامساواة يشمل الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء، لاسيما بعد التحولات الاجتماعية التي أدت إلى إحداث تغييرات واسعة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أثرت في البناء الاجتماعي، ما أدى إلى انتشار هذه الظاهرة؛ وبغض النظر عن التحسن الملحوظ في جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية فما زالت هناك بعض العقبات أمام تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص وإنصاف المرأة في تعزيز مشاركتها في العمل.

لقد حققت المرأة السورية وجوداً حقيقياً في مختلف مواقع العمل والإنتاج كإنسان له حقوق وواجبات تسهم في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وتدافع عن حقوق، وأمن، وسلامة وطنها، مشاركة الرجل النهوض بالمجتمع الذي لا يمكن أن يتقدم ويتطور إلا بهما معاً، وفي هذا الإطار فقد ساوى دستور الجمهورية العربية السورية بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، كما ساوت قوانين العمل بين الرجل والمرأة في القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بعقد العمل، ومدته، والأجر، والتعويضات، والإجازات، والنقابات، ومكاتب الاستخدام، والتأمينات الاجتماعية، والمنظمات الصحية، والتقاعد، والتأمين، والمعاشات، وغير ذلك من الأحكام التي في معظمها تتسجم مع معايير العمل الدولية.

كما تضمنت الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010 جوانب هامة لتحقيق مجتمع عادل قائم على أساس عدم التمييز بين المرأة والرجل وإنجاز المزيد من حقوق المرأة وتحسين منتجها وطنياً وعالمياً وفق مقاييس التنمية البشرية والتمكين المرتبطين بالنوع الاجتماعي لتحقيق زيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بناءً على ما سبق وبالرغم من تنامي دور المرأة في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، إلا أنه مازال دون الطموح؛ فهناك الكثير من أشكال التمييز بين الرجل والمرأة تعيق انخراط المرأة في ميادين التنمية الشاملة، وأشكال هذا التمييز متعددة، فمنها ما يعود إلى عوامل ثقافية، واجتماعية موروثية، ممثلة ببعض العادات والتقاليد، وذلك أنّ المرأة ليست كائناتاً يسعى لمجرد البقاء وإنما هي تفت جنباً إلى جنب الرجل ومكملة لدوره وحتى تصبح طاقة منتجة لا عبئاً ثقيلاً يُثقل المجتمع بتكاثره.

مشكلة البحث:

أظهرت نتائج الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة والمقابلات التي أجرتها مع (20) امرأة عاملة في محافظة اللاذقية، أنّ هناك مشكلة في القبول الاجتماعي لخروج المرأة للعمل المأجور خارج المنزل، وأنّ هذه المشكلة تتباين بين الريف والمدينة، والحالة الاجتماعية للمرأة، كما أنّ هناك تدني لمستوى تطبيق عدالة التمكين الوظيفي لدى المرأة العاملة تتمثل في أنّ سياسات التفويض لا تُمارس مع المرأة بتساوٍ مع الرجل، ولا تتم عملية تشكيل اللجان بعدالة بين الجنسين، ولا تشرك الإدارة المرأة بالتداول والمناقشة والأخذ بالرأي كما يتم مع الرجل، الأمر الذي يؤدي إلى استبعاد المرأة أو تهميشها في مواقع العمل، ويعرقل من دورها في عملية التنمية الشاملة.

بناءً على ذلك تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الآتي: هل تعاني المرأة العاملة في مدينة اللاذقية من الاستبعاد الاجتماعي؟ وهل تؤثر متغيرات الحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة، وطبيعة المهنة في مستوى الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع المدروس "الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة"، وذلك من ناحيتين: الأولى كون الاستبعاد الاجتماعي يسبب غربة الذات، ويولد الاستياء والامتعاض، لأنَّ المكانة الاجتماعية بين الجنسين غير متوازنة، ومن ثمَّ تصبح المرأة غير متوافقة مع نفسها والمجتمع الذي تعيش فيه. والثانية: أنَّ العدالة بين الجنسين في موقع العمل لها تأثير إيجابي في الحقوق والواجبات الوظيفية، وتؤدي إلى تمكين المرأة ومشاركتها في عملية التنمية الشاملة.

يهدف البحث إلى تحديد مستوى الاستبعاد أو التهميش الاجتماعي لدى المرأة العاملة في مدينة اللاذقية من وجهة نظر المرأة العاملة نفسها، ودراسة الفروق في مستوى الاستبعاد الاجتماعي للمرأة العاملة تبعاً لمتغيرات الحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة، وطبيعة المهنة.

فرضيات البحث:

- 1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة في مستوى الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية (عازبة، متزوجة، مطلقة، أرملة).
- 2- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات أفراد العينة في مستوى الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة تبعاً لمتغير مكان الإقامة (مدينة، ريف).
- 3- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات أفراد العينة في مستوى الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة تبعاً لمتغير طبيعة المهنة (معلمة، موظفة).

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يدرس الظاهرة كما هي في الواقع، ويصفها وصفاً تحليلياً علمياً بغية الوصول إلى نتائج عن الظاهرة موضوع البحث.

يشمل مجتمع البحث جميع النساء العاملات في مدينة اللاذقية، أما عينة البحث فهي عينة عشوائية بلغت (200) امرأة عاملة تم توزيع الاستبانة أداة البحث عليهم، وأعيد منها (193) استبانة كاملة وصالحة للتحليل الإحصائي.

مصطلحات البحث:

الاستبعاد أو التهميش الاجتماعي: يُعرف بأنه: شعور الفرد بالاستثناء من الكمال والحياة الاجتماعية التامة على المستويات الفردية، والشخصية المتبادلة، والمجتمعية، وسيطرة ضعيفة على حياته وعلى الموارد المتوفرة له، وفقد الاهتمام الإيجابي بالحياة الحاضرة والمستقبل (الجنابي، 2014، ص17).

ويُعرّف إجرائياً بأنه: شعور المرأة بقلة الاهتمام من الآخرين، وفقدان سيطرتها على ما تملك، وصعوبة التعبير عن آرائها ومعتقداتها، وضعف تقييم الدور الذي تقوم به. ويُقاس بالدرجة التي يحصل عليها أفراد العينة من النساء العاملات على مقياس الاستبعاد الاجتماعي المعد لهذا الغرض.

أداة البحث:

تتمثل أداة البحث باستبانة تحديد مستوى الاستبعاد أو التهميش الاجتماعي لدى المرأة العاملة، حيث قامت الباحثة بتطوير استبانة بالاستناد إلى الدراسات السابقة، وبشكل خاص دراسة عبد الحسين (2016)، وقد تكونت الاستبانة من محورين، تضمن المحور الأول معلومات عامة شملت المتغيرات الآتية: الحالة الاجتماعية (عازبة، متزوجة، مطلقة،

أرملة)، مكان الإقامة (مدينة، ريف)، طبيعة المهنة (معلمة، موظفة). أما القسم الثاني فتضمن عبارات الاستبعاد أو التهميش الاجتماعي للمرأة العاملة، ويحتوي هذا القسم على (27) عبارة. وقد تمّ التأكد من صدق الأداة بعرضها على مجموعة من المحكمين لأخذ ملاحظاتهم، وقد أجريت التعديلات اللازمة في ضوء الملاحظات المقترحة، وقد شملت التعديلات اختصار وتعديل بعض البنود، كما تمّ اختبار ثبات أداة البحث باستخدام طريقة ألفا كرونباخ، حيث بلغ معامل الثبات الكلي (0.865)، مما يدل على أنّ أداة البحث تتمتع بثبات جيد.

وللإجابة عن أسئلة الاستبانة تمّ الاعتماد على مقياس (ليكرت) الخماسي، والمثقل بأرقام تصاعديّة لتحديد مستوى الاستبعاد الاجتماعي للمرأة العاملة، حيث تمّ إعطاء الدرجة (1) للإجابة بدرجة ضعيفة جداً، والدرجة (2) للإجابة بدرجة ضعيفة، والدرجة (3) للإجابة بدرجة متوسطة، والدرجة (4) للإجابة بدرجة كبيرة، والدرجة (5) للدرجة بدرجة كبيرة جداً. واستخدمت الباحثة في تحليل النتائج برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.25، أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات:

طول الفئة = درجة الاستجابة العليا - درجة الاستجابة الدنيا/ عدد فئات الاستجابة

$$\text{طول الفئة} = 5 - 1 / 5 = 0.8$$

وبناءً عليه تكون فئات الدرجات وفق مقياس ليكرت على النحو الآتي:

الجدول (1) تبويب درجات سلم ليكرت الخماسي (تبويب مغلق)

| المجال | تقدير الدرجة | الأهمية النسبية |
|-------------|--------------|-----------------|
| 1.8 - 1 | ضعيفة جداً | (36-20)% |
| 2.60 - 1.81 | ضعيفة | (52-36.2)% |
| 3.40 - 2.61 | متوسطة | (68-52.2)% |
| 4.20 - 3.41 | كبيرة | (84-68.2)% |
| 5 - 4.21 | كبيرة جداً | (100-84.2)% |

المصدر: من إعداد الباحثة

فإذا وقعت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة ضمن المجال (1-1.81) فهي تقابل الإجابة بدرجة ضعيفة جداً، وإذا وقعت ضمن المجال (1.81-2.60) فهي تقابل الإجابة بدرجة ضعيفة، وإذا وقعت ضمن المجال (2.61-3.40) فهي تقابل الإجابة بدرجة متوسطة، وإذا وقعت قيمة ضمن المجال (3.41-4.20) فهي تقابل الإجابة بدرجة كبيرة، وإذا وقعت ضمن المجال (4.21-5) فهي تقابل الإجابة بدرجة كبيرة جداً.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: تمّ إجراء البحث خلال الفترة من 2018/2/1 ولغاية 2018/8/1.

الحدود المكانية: تمّ تطبيق البحث في مدينة اللاذقية.

الحدود البشرية: اقتصر البحث على عينة من النساء العاملات في مدينة اللاذقية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Lopez-Claros & Zahidi, 2005) بعنوان:

Women's Empowerment: Measuring the Global Gender Gap.

تمكين المرأة: قياس الفجوة العالمية بين الجنسين.

هدفت الدراسة إلى تقييم حجم الفجوة في التفريق بين الجنسين في عدة مجالات، والتعرف إلى أهم المشاكل التي تنعكس على المرأة نتيجة هذه الفجوة، وكانت عينة الدراسة مجموعة من النساء في (58) دولة احتلت فيها المرأة مناصب عليا، وكان من نتائج الدراسة أنه حتى عند وصول المرأة إلى مناصب مساوية للرجل إلا أنّ هناك مشاكل تواجه المرأة منها صعوبة الوصول إلى المناصب العليا، لأنها بحاجة إلى تقديم بعض التنازلات في بعض الأحيان إلى درجة قبولها بالوصول إلى مركز محدد وعدم تبوؤها مناصب قيادية عليا.

2- دراسة (غزال، 2015) بعنوان: الاستبعاد الاجتماعي للمرأة العاملة في قطاع العمل غير الرسمي في المجتمع

المصري: دراسة سوسولوجية على عينة من النساء المعيلات في مدينة الإسكندرية.

هدفت الدراسة إلى تقديم صورة عامة وحقيقية لظاهرة الاستبعاد الاجتماعي للمرأة المعيلة في قطاع العمل غير الرسمي في المجتمع المصري من خلال تشخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذه الشريحة والمشكلات التي تواجهها، وكذلك التعرف على الملامح المستقبلية المتوقعة لهذه الظاهرة. تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تسعى إلى إعطاء صورة وصفية تحليلية لقضية الاستبعاد الاجتماعي للمرأة المعيلة، وذلك على عينة عمدية حجمها (50) مفردة من نساء معيلات في منطقة سوق باكوس في مدينة الإسكندرية ك مجال للعمل في القطاع غير الرسمي، وذلك باستخدام استمارة المقابلة كأداة رئيسة لجمع البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها تدني أوضاع المرأة التي تلتحق بهذا النوع من العمل بحثاً عن لقمة العيش وخاصة في ظل زيادة الفقر والحرمان المادي، وهذا يمثل عملية منظمة للاستبعاد الاجتماعي.

3- دراسة (عبد الحسين، 2016) بعنوان: قياس مستوى التهميش الاجتماعي لدى المرأة العاملة وعلاقته ببعض

المتغيرات.

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التهميش الاجتماعي لدى المرأة العاملة، والتعرف على دلالة الفرق الإحصائي في مستوى التهميش الاجتماعي تبعاً لمتغير (المهنة، والحالة الاجتماعية، وعدد سنوات الخدمة). ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ بناء أداة الدراسة وممثلة بمقياس التهميش الاجتماعي لدى المرأة العاملة، وتألّفت عينة الدراسة من (210) منتسبة من جامعة بغداد (تدريسيات وموظفات)، وكان من أهم نتائج الدراسة: لا تعاني المرأة العاملة من التهميش الاجتماعي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية حسب متغير المهنة ولصالح الموظفات، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية حسب متغيري الحالة الاجتماعية وعدد سنوات الخدمة.

4- دراسة (المصباح، 2018) بعنوان: مقارنة القبول الاجتماعي لخروج المرأة السورية إلى سوق العمل بين الريف

والمدينة من وجهة نظر المرأة العاملة: دراسة ميدانية في محافظات دمشق ودير الزور والحسكة.

هدفت الدراسة إلى استطلاع الرأي حول أبعاد مشكلة القبول الاجتماعي لخروج المرأة السورية العاملة بين الريف والمدينة من وجهة نظر المرأة العاملة نفسها، وذلك في كل من محافظات دمشق ودير الزور والحسكة للوقوف على طبيعة النظرة الاجتماعية لخروج المرأة في تلك المجتمعات المحلية إلى سوق العمل، وتفترض الدراسة أنّ هناك اختلافاً معنوياً بين الريف والمدينة بالنظر لخروج المرأة إلى سوق العمل، كما تمّ استخدام 728 استمارة موزعة على المحافظات

الثلاث بهدف اختبار فرضيات البحث، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أنه لا توجد فروق جوهرية في النظر إلى خروج المرأة إلى سوق العمل ما بين الريف (دير الزور والحسكة) والمدينة (مدينة دمشق).

5- دراسة (العبيدي، 2018) بعنوان: **التهميش الاجتماعي لدى طالبات كلية التربية للبنات في ضوء متغيري العمر وجنس الوالدين.**

هدفت الدراسة التعرف على التهميش الاجتماعي لدى طالبات كلية التربية للبنات فضلاً عن التعرف على الفروق في التهميش الاجتماعي على وفق متغيري العمر وجنس الوالدين، تكونت عينة الدراسة من (250) طالبة من طالبات المرحلة الأولى وطالبات المرحلة الرابعة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد مقياس التهميش الاجتماعي المعد من قبل الباحثة، ولتحليل النتائج إحصائياً تم استخدام الاختبار التائي لعينة واحدة والاختبار التائي لعينتين مستقلتين والاختبار التائي لعينتين مترابطتين، وتوصلت الدراسة إلى أن الطالبات لا يعانين من التهميش الاجتماعي، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق في التهميش الاجتماعي وفق متغير العمر كما بينت النتائج أن التهميش الاجتماعي للطالبة من قبل الأب هو أكبر موازنة من التهميش الاجتماعي الذي تلاقه الفتاة من الأم.

الإطار النظري للبحث:

يستخدم مصطلح الاستبعاد الاجتماعي باعتباره محصلة نمط اجتماعي-سياسي سائد في المجتمع تترابط وتتنوع فيها الملامح، والأبعاد السياسية، والاقتصادية، والثقافية، فتعمل على إقصاء وتهميش أفراد وجماعات داخل المجتمع طبقاً لاعتبارات تقررها وتُفعلها المنظومة وتعيد إنتاجها بصور مختلفة، ففي نطاق الحياة الاجتماعية واليومية للأفراد والجماعات قد تحرم كثير من الجماعات من فرص المشاركة والوصول إلى الكثير من المرافق الاجتماعية (جيدنز، 2005، ص394).

ويُعرّف الاستبعاد الاجتماعي بأنه: حرمان الأفراد من حقوق المواطنة المتساوية على كافة المستويات: كالمشاركة في الإنتاج والاستهلاك، والعمل السياسي، والمشاركة في الحكم والإدارة والتفاعل الاجتماعي، والفرص التي تعزز الوصول إلى الموارد واستخدامها؛ فالاستبعاد ليس أمراً شخصياً ولا راجعاً إلى تدني القدرات الفردية بقدر ما يمثل حصاد ونتيجة بنية اجتماعية معينة ورؤى محددة مؤثر على أداء هذه البنية لوظائفها. ويرى "بيس" أن الاستبعاد الاجتماعي هو اختصار لتسمية ما يمكن أن يحدث للأفراد أو المناطق التي تعاني من مجموعة من المشكلات المرتبطة بأثر الاستبعاد، كالبطالة، وضعف المهارات، والدخل المنخفض، والسكن الرديء أو العشوائي، وسوء الحالة الصحية والبيئية، وارتفاع معدلات الجريمة، والتفكك الأسري (الديب، وسليمان، 2015، ص58).

وبذلك ينطوي تعريف الاستبعاد الاجتماعي على ثلاثة عناصر (عبد الجواد، 2008، ص43):

1- أن الاستبعاد يشير إلى الفراد والشرائح والجماعات.

2- إنه يجسد الحرمان القائم في المجتمع.

3- إنه يتأسس على العلاقات الاجتماعية الموجودة.

يُعدّ الاستبعاد الاجتماعي نقيض للاندماج الاجتماعي، حيث يتعارض هذا المفهوم مع مبدأ الفرص المتكافئة، وينشأ كنتيجة لتفوق مجموعة من الأفراد على الآخرين فلا يسمح للأفراد (المجموعات المستبعدة) إلا بمشاركات محدودة، وفي بعض الأحيان يصل الاستبعاد إلى الحرمان من المشاركات في صنع القرار، أو أي نوع من المشاركات السياسية الأخرى طوعاً أو قهراً، أما بالنسبة للتأثير النفسي والاجتماعي للاستبعاد الاجتماعي، فقد أشارت الدراسات إلى أن تلك

العملية تقلل من ثقة الشخص المستبعد بنفسه، فينشأ لديه اضطراب نفسي يمكن أن ينتج عنه سلوكيات خاطئة تجاه الفرد وتجاه المجتمع الذي يعيش فيه، فتتكسر الروابط بين الأشخاص المستبعدين والمجتمع الذي يعيشون فيه (منصور وعطية، 2019، ص241).

إنّ المستبعد اجتماعياً من وجهة نظر بيتر ليونارد Peter Leonard يكون خارج النسق الاجتماعي أو خارج النشاط المتمر اجتماعياً، وهذا يشمل مجموعتين: الأولى مجموعة متمثلة بالأشخاص الذين يكونون هامشين طوعياً (إرادياً)، والأخرى تتمثل بأولئك المستبعدين اجتماعياً بنحو لا طوعي (لا إرادي) يوصف هؤلاء بأنهم باقون خارج الساحة الكبرى للنشاط المنتج أو المتمر (زايد، 2006، ص55).

والاستبعاد القسري (الا إرادي) هو النوع الأكثر انتشاراً، وهو الذي يركز على استبعاد الطبقات الفقيرة المحرومة والطبقات المهمشة بمعناها الواسع؛ فالمستبعدون جبرياً أجبرتهم الظروف أو العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية على ذلك، وهم يعانون حرماناً اقتصادياً واقصاءاً اجتماعياً يظهر في المسكن والمأكل والملبس والعلاقات الاجتماعية والخدمات المؤسساتية. أما الاستبعاد الطوعي فهو استبعاد الأغنياء أنفسهم من الحياة العامة لأنهم يملكون رأس المال الكافي، الذي يضمن لهم العيش في رفاهية فلهم مؤسساتهم التربوية والتعليمية الخاصة، من دور الحضانة إلى الجامعات الخاصة، وما إلى ذلك من مستشفيات ووسائل النقل والمواصلات، أي أنهم يعيشون في مجتمعات خاصة بهم، ولا يسمح لعامة الشعب أن يتغلغلوا بداخلها، فلهم حياتهم الخاصة ونظامهم الخاص وعلاقات اجتماعية خاصة (قاسم، 2016، ص138).

ومن وجهة نظر نفسية - اجتماعية، يؤكد سيمان Siman وجهة نظر الشخصية للفاعل ذاته، وحدده بمجموعة من المفاهيم، وهي (عبد الحسين، 2016، ص317-318):

1- فقدان القوة: إنّ فقدان الشيء لدى المستبعد تجعله يتوقع أو يضع في ذهنه احتمالاً بأنّ سلوكه الخاص لا يمكن أن يحدد مجرى الحوادث، ويتميز المستبعد اجتماعياً على وفق هذا المفهوم بفقدان القدرة أو القوة على ضبط الأحداث ونتائجها.

2- فقدان المعنى: يشير مفهوم فقدان المعنى إلى ضعف إحساس الفرد بفهم الأحداث التي ترتبط بها، أو القدرة على التنبؤ بالنتائج السلوكية، وأنّ المستبعد غير متبصر بما يجب أن يعتقد، وغير قادر على الاختيار بين البدائل.

3- فقدان المعيار: إنّ الموقف اللامعاري يمكن أن يؤدي إلى الاعتقاد بالصدفة وإلى ضعف القدرة على التنبؤ بالسلوك، وأنّ فكرة فقدان المعيار اتسعت وامتدت حتى شملت مجموعة ضخمة من الظروف الاجتماعية والحالات النفسية في الوقت نفسه منها التفكك الفردي، والتدهور الثقافي، والتفاعل المتبادل بين عوامل عديدة.

4- العزلة: المستبعدون يولون قيمة مكافأة ضئيلة للأهداف أو المعتقدات التي تمنح درجة عالية من القيمة أو من التقدير في مجتمع معين، ويجعلهم معزولون، وهذا يولد لديهم التمرد من أجل التوافق، وحدد سيمان أنموذج للتوافق ينتج بسبب العزلة وهو التمرد، وهذا التوافق (التمرد) يجعل الناس المستبعدين خارج البناء الاجتماعي المحيط بهم، ويدفعهم إلى البحث عن الاندماج في بناء آخر جديد.

5- غربة الذات: إنّ غربة الذات هو أنموذج من التجربة ينظر فيه الشخص إلى ذاته بوصفها مغتربة، ويمكن القول إنه أصبح مغترباً عن ذاته. ويمكن اكتشاف غربة الذات بواسطة معرفة درجة اعتماد أنموذج السلوك على المكافآت المتوقعة في المستقبل، أي المكافآت التي تخرج عن نطاق السلوك أو النشاط ذاته، فالعامل الذي يقوم بعمله من أجل الأجر فقط، وربة المنزل التي تقوم بطهي الطعام لكي تشبع أفراد الأسرة أو مجموعة الأفعال الأخرى التي تنجز من

أجل أثرها في الآخرين فقط تعد كلها أمثلة لغربة الذات. ومن وجهة النظر هذه يعود ما نسميه بغربة الذات إلى عدم قدرة الفرد على تحقيق المكافأة الذاتية من الأنشطة التي يقوم بها، أي أنه لا يقصدها لذاته. تزداد الصعوبات التي تواجه إدماج المرأة بشكل فعال في عملية الإنتاج الاجتماعي بسبب التمييز بينها وبين الرجل في مختلف المجتمعات، مع التأكيد أنّ شدة هذا التمييز ونسبته تختلف من مجتمع إلى آخر، فالتمييز قد يطال مجمل جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والسياسية، وفرص العمل، والنشاطات المتنوعة التي يمكن للإنسان أن يمارسها، وهذا بالتأكيد سينعكس على حياة المرأة ومدى إسهامها في حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، والتعليمية، والسياسية، وغيرها من النشاطات الخرى، ومن ثم على عملية التنمية الشاملة للمجتمع. إن ملامح هذا التمييز بين الجنسين قد تبدأ مع مراحل الحياة المبكرة للإنسان في أسرته، ويبدأ ذلك في أسلوب تنشئة الأبناء المتباين التي تنتهجها الأسرة بما يتناسب من وجهة نظرها مع الجنس ذكراً أو أنثى، إذ تتعامل مع أبنائها الذكور بطريقة تختلف عن تعاملها مع الإناث، وقد تختلف هذه الطرائق من مجتمع إلى آخر، وربما من أسرة إلى أخرى في المجتمع نفسه، ويرجع ذلك إلى تنوع الثقافات وتباين العادات والتقاليد السائدة في هذه المجتمعات (عبيد وعبيد، 2016، ص477).

مما سبق يُعدّ الاستبعاد الاجتماعي واحداً من الموضوعات التي ينبغي أن يتصدى لها علم الاجتماع، غير أنّ ذلك الاهتمام لم يقتصر على فحص الاستبعاد باعتباره حالة، كما أنه لم ينحصر في دراسة أوضاع المستبعدين بوصفهم جماعة، وإنما تعدى ذلك وتجاوزته وبخاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين إلى تحليل ما يمكن وصفه بالاستبعاد من حيث كونه عملية تفضي إلى تداعيات بالغة التعقيد. وعلى الرغم من تزايد المستبعدين وتزايد همومهم إلا أنّ الاهتمام بقضاياهم يفتقر دوماً بالبناء الاجتماعي أو مجمل السياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، هذا فضلاً عن أنّ أيديولوجية المجتمع هي المسؤولة إلى حد كبير عن استبعاد هذه الفئات الفقيرة المحرومة وتهميش دورهم في المجتمع.

النتائج والمناقشة:

أولاً: ما مستوى الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة في مدينة اللاذقية؟

لتحديد مستوى الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة في مدينة اللاذقية، تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبانة، وذلك وفق الآتي:

الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لعبارة استبانة مستوى الاستبعاد الاجتماعي

| الرقم | العبارات | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية % | الرتبة |
|-------|---|-------|-----------------|-------------------|-------------------|--------|
| 1 | أمتلك القدرة على رفض أي عمل لا أرغب فيه. | 193 | 3.331 | 0.673 | 66.62 | 19 |
| 2 | تحترم عائلتي وأرائي وتأخذ بها. | 193 | 3.546 | 0.640 | 70.92 | 16 |
| 3 | ترفض عائلتي استقبال صديقاتي في المنزل. | 193 | 2.281 | 0.667 | 45.62 | 27 |
| 4 | أعتقد أنّ دائرتي لا تفرق بيني وبين زميلي في الحقوق والواجبات. | 193 | 3.113 | 0.629 | 62.26 | 26 |
| 5 | أجد الحق في اختيار أصدقائي. | 193 | 3.274 | 0.651 | 65.48 | 21 |
| 6 | عائلتي تسمح لي بالسفر لغرض العمل أو الدراسة. | 193 | 3.262 | 0.625 | 65.24 | 23 |
| 7 | دائرتي ترسل الموظفين بالايفادات وتهمل ما أقوم به. | 193 | 3.483 | 0.664 | 69.66 | 17 |

| | | | | | | |
|----|-------|-------|-------|-----|--|----|
| 10 | 73.34 | 0.632 | 3.667 | 193 | تقيّم أسرتي ما أقوم به من أعمال. | 8 |
| 12 | 71.72 | 0.587 | 3.586 | 193 | عائلتي تسمح لي بالخروج مع صديقاتي. | 9 |
| 5 | 74.98 | 0.642 | 3.749 | 193 | أتصرف بما أملك بحرية. | 10 |
| 3 | 77.58 | 0.591 | 3.879 | 193 | أعتقد بأنّ دوري أساسي في المنزل. | 11 |
| 1 | 83.68 | 0.592 | 4.184 | 193 | أفتقد عندما أغيّب. | 12 |
| 2 | 79.22 | 0.659 | 3.961 | 193 | يساعدني أهلي وأصدقائي عندما أقع بمشكلة. | 13 |
| 13 | 71.5 | 0.533 | 3.575 | 193 | أشعر بوجود دوراً هاماً لي بمكان عملي. | 14 |
| 4 | 76.7 | 0.565 | 3.835 | 193 | تسمح لي عائلتي بزيارة صديقاتي إذا رغبت بذلك. | 15 |
| 9 | 74.44 | 0.673 | 3.722 | 193 | يحبس بي الآخرون عندما أمرض. | 16 |
| 24 | 64.32 | 0.714 | 3.216 | 193 | أشعر بأنّ البعض يستصغرون ما أقوم به. | 17 |
| 22 | 65.46 | 0.654 | 3.273 | 193 | أستعمل هاتفي بحرية. | 18 |
| 20 | 65.88 | 0.676 | 3.294 | 193 | يُسمح لي بالذهاب إلى القاعات الرياضية إذا رغبت بذلك. | 19 |
| 7 | 74.88 | 0.635 | 3.744 | 193 | أستطيع الدفاع والحصول على حقوقي. | 20 |
| 15 | 71.34 | 0.660 | 3.567 | 193 | أعتقد بأنّ المناصب الإدارية حكراً على الرجال. | 21 |
| 18 | 69.52 | 0.714 | 3.476 | 193 | أحترم من الآخرين. | 22 |
| 25 | 63.26 | 0.766 | 3.163 | 193 | أستطيع المشاركة في المناصب الاجتماعية. | 23 |
| 6 | 74.9 | 0.679 | 3.745 | 193 | أقدم المساعدة للآخرين. | 24 |
| 8 | 74.46 | 0.647 | 3.723 | 193 | أشعر بضعف قدرتي على التعبير عن آرائي ومعتقداتي. | 25 |
| 14 | 71.4 | 0.737 | 3.570 | 193 | لدي إطلاع وانفتاح على الخبرات والثقافات الأخرى. | 26 |
| 11 | 72.78 | 0.638 | 3.639 | 193 | أستطيع المشاركة في النشاطات التي تقام في مكان عملي. | 27 |
| - | 70.26 | 0.559 | 3.513 | 193 | المتوسط العام | |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

يبين الجدول رقم (2) أنّ العبارات (2، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 20، 21، 22، 24، 25، 26، 27) حصلت على متوسطات حسابية تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة بدرجة كبيرة على مقياس ليكرت. أما العبارات (1، 4، 5، 6، 17، 18، 19، 23) فحصلت على متوسطات حسابية تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وتقابل شدة الإجابة بدرجة متوسطة على مقياس ليكرت الخماسي، أما العبارة رقم (3) فقد حصلت على متوسط حسابي يقابل شدة الإجابة بدرجة ضعيفة. ومن الملاحظ أنّ العبارة رقم (12)، والمتضمنة افتقاد المرأة عندما تغيب جاءت في المرتبة الأولى وحصلت على أعلى أهمية نسبية (83.68%)، تليها العبارة رقم (13)، والمتضمنة مساعدة الأهل والأصدقاء للمرأة عندما تقع في مشكلة ما بأهمية نسبية (79.22%)، يليها في المرتبة الثالثة العبارة رقم (11)، والمتضمنة أنّ دور المرأة أساسي في المنزل بأهمية نسبية (77.58%). أما العبارة رقم (3)، والمتضمنة رفض العائلة استقبال الأصدقاء في المنزل جاءت في المرتبة الأخيرة بأهمية نسبية (45.62%). وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام لجميع بنود الاستبانة (3.513)، وهي تقع ضمن المجال (3.41-4.20) على تدرجات مقياس ليكرت الخماسي، وتقابل شدة الإجابة بدرجة كبيرة، وهذا تدل على أنّ المرأة العاملة لا

تعاني من الاستبعاد الاجتماعي، حيث بلغت قيمة الأهمية النسبية لجميع العبارات (70.26%)، وهي دليل على مستوى متقدم لدور المرأة سواء في العمل أو في المنزل⁽¹⁾.

ثانياً: اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة في مستوى الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية (عازية، متزوجة، مطلقة، أرملة).

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA:

الجدول (3) الإحصاءات الوصفية لمستوى الاستبعاد الاجتماعي حسب متغير الحالة الاجتماعية

| الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | العدد | الحالة الاجتماعية |
|-------------------|-----------------|-------|-------------------|
| .49467 | 3.8122 | 60 | عازية |
| .49259 | 3.5367 | 96 | متزوجة |
| .03236 | 2.6577 | 13 | مطلقة |
| .43027 | 3.1322 | 24 | أرملة |
| .55983 | 3.5128 | 193 | Total |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

يبين الجدول رقم (3) أن مستوى الاستبعاد الاجتماعي استناداً لقيمة المتوسط الحسابي الأقل كانت للمطلقات في المرتبة الأولى، تليها الأرملة، ثم المتزوجات، وأخيراً العازيات.

الجدول (4) نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الاستبعاد الاجتماعي حسب متغير الحالة الاجتماعية

ANOVA

| Sig. | F | متوسط المربعات | Df | مجموع المربعات | مصدر التباين |
|------|--------|----------------|-----|----------------|------------------------|
| .000 | 27.783 | 6.139 | 3 | 18.416 | التباين بين المجموعات |
| | | .221 | 189 | 41.759 | التباين داخل المجموعات |
| | | | 192 | 60.175 | Total |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

يبين الجدول رقم (4) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الأولى، ونقبل الفرضية البديلة، أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة في مستوى الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية (عازية، متزوجة، مطلقة، أرملة)، ولتحديد مصادر هذه الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، كما يبين الجدول الآتي:

¹ من الملاحظ أن عبارات الاستبانة تمت صياغتها بشكل إيجابي، وبالتالي ارتفاع قيمة المتوسط الحسابي على معظم العبارات، وبالتالي ارتفاع الأهمية النسبية تشير إلى أن المرأة العاملة لا تعاني من الاستبعاد الاجتماعي في المنزل أو في العمل، بينما انخفاض قيمة المتوسط الحسابي أو الأهمية النسبية فتشير إلى ارتفاع مستوى الاستبعاد الاجتماعي للمرأة سواء في العمل أو المنزل.

الجدول (5) نتائج اختبار شيفيه لتحديد الفرق في مستوى الاستبعاد الاجتماعي حسب متغير الحالة الاجتماعية

| عائلي (I) | عائلي (J) | الفرق بين المتوسطين (I-J) | Sig. | حدود الثقة 95% | |
|-----------|-----------|---------------------------|------|-----------------|-----------------|
| | | | | أدنى قيمة للفرق | أعلى قيمة للفرق |
| عازبة | متزوجة | .27552* | .000 | .1229 | .4281 |
| | مطلقة | 1.15453* | .000 | .8709 | 1.4382 |
| | أرملة | .68000* | .000 | .4561 | .9039 |
| متزوجة | عازبة | -.27552* | .000 | -.4281- | -.1229- |
| | مطلقة | .87901* | .000 | .6050 | 1.1530 |
| | أرملة | .40448* | .000 | .1929 | .6161 |
| مطلقة | عازبة | -1.15453* | .000 | -1.4382- | -.8709- |
| | متزوجة | -.87901* | .000 | -1.1530- | -.6050- |
| | أرملة | -.47453* | .004 | -.7938- | -.1552- |
| أرملة | عازبة | -.68000* | .000 | -.9039- | -.4561- |
| | متزوجة | -.40448* | .000 | -.6161- | -.1929- |
| | مطلقة | .47453* | .004 | .1552 | .7938 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

يبين الجدول رقم (5) أن هناك فرق دال إحصائياً في مستوى الاستبعاد الاجتماعي بين المطلقات وكل من (العازبات والمتزوجات والأرامل) لصالح المطلقات، كذلك هناك فروق في مستوى الاستبعاد الاجتماعي بين الأرامل وكل من (العازبات والمتزوجات) لصالح الأرامل. وتفسر الباحثة ذلك إلى القيود المجتمعية التي يفرضها المجتمع على المرأة المطلقة والأرملة، مما يؤدي إلى تقييد الأدوار التي تقوم بها، ومن ثم لا تستطيع أن تؤدي الأدوار التي تقوم بها بنحو فعال، وحسب ما يتطلبه الدور، وهذا ما يجعلها مستبعدة اجتماعياً.

اختبار الفرضية الثانية: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات أفراد العينة في مستوى الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة تبعاً لمتغير مكان الإقامة (مدينة، ريف).

لاختبار الفرضية تم تطبيق اختبار T. test للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين وغير متساويتين بالحجم، وفق الجدول الآتي:

الجدول (6) نتائج اختبار T. test لدلالة الفرق بين متوسطي إجابات أفراد العينة

في مستوى الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة تبعاً لمتغير مكان الإقامة (ريف، مدينة)

| الإقامة | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الفرق بين المتوسطين | Levene's Test | | t-test for Equality of Means | | | |
|---------|-------|-----------------|-------------------|---------------------|---------------|------|------------------------------|------|-------------|--------|
| | | | | | Sig. | F | القرار | Sig. | درجة الحرية | t |
| ريف | 102 | 3.4116 | .54047 | -.21474 | .046 | .830 | يوجد فرق | .007 | 191 | -2.703 |
| مدينة | 91 | 3.6263 | .56228 | | | | | | | |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

يبين الجدول رقم (6) أن قيمة المتوسط الحسابي لإجابات العاملات ممن يقيمون في الريف بلغت (3.4116)، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات العاملات المقيمت في المدينة (3.6263). وبلغت قيمة احتمال الدلالة $P = 0.830$ وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على تساوي التباين بين المجموعتين (ريف، مدينة)، أي تجانسهما. ولمعرفة فيما إذا كان هناك فرقاً بين العاملات المقيمت في الريف والمدينة في مستوى الاستبعاد الاجتماعي نلاحظ أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة $t = 2.703$ وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.96) المأخوذة من جداول توزيع Z كما أن احتمال الدلالة $P = 0.007$ أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وبناءً عليه نرفض

الفرضية الثانية، ونقبل الفرضية البديلة، أي يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات أفراد العينة في مستوى الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة تبعاً لمتغير مكان الإقامة (مدينة، ريف)، وهذا الفرق لصالح العاملات المقيمت في الريف، أي أنّ المرأة العاملة المقيمة بالريف تشعر بمستوى أعلى من الاستبعاد الاجتماعي من المرأة العاملة المقيمة في المدينة، وتفسّر الباحثة ذلك أنّ العاملات المقيمت في الريف عرضة للتأثر بالعادات والتقاليد التي يفرضها مجتمع الريف المحافظ بالمقارنة مع المدينة، حيث يفرض قيود على خروج المرأة من المنزل وتأخرها عنه، كما أنّ المرأة لا تمتلك الحرية الكافية في التعبير عن رأيها بالمقارنة مع المقيمت في المدينة.

اختبار الفرضية الثالثة: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات أفراد العينة في مستوى الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة تبعاً لمتغير طبيعة المهنة (معلمة، موظفة).

لاختبار الفرضية تمّ تطبيق اختبار T. test للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين وغير متساويتين بالحجم، وفق الجدول الآتي:

الجدول (7) نتائج اختبار T. test لدلالة الفرق بين متوسطي إجابات أفراد العينة

في مستوى الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة تبعاً لمتغير طبيعة المهنة (معلمة، موظفة)

| t-test for Equality of Means | | | Levene's Test | | الفرق بين المتوسطين | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | العدد | طبيعة المهنة | |
|------------------------------|------|----------------|---------------|------|------------------------|----------------------|--------------------|--------|-----------------|-------|
| القرار | Sig. | درجة الحرية | t | Sig. | | | | | | F |
| يوجد فرق | .000 | 191 | -8.512 | .063 | 3.776 | - | .49689 | 3.2154 | 95 | موظفة |
| | | | | | | .58572 | .45879 | 3.8012 | 98 | معلمة |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

يبين الجدول رقم (7) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لإجابات العاملات الموظفات بلغت (3.2154)، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات العاملات المعلمات (3.8012). وبلغت قيمة احتمال الدلالة $P = 0.630$ وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على تساوي التباين بين المجموعتين (موظفة، معلمة)، أي تجانسهما. ولمعرفة فيما إذا كان هناك فرقاً بين العاملات الموظفات والمعلمات في مستوى الاستبعاد الاجتماعي نلاحظ أنّ القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة $t = 8.512$ وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.96) المأخوذة من جداول توزيع Z كما أنّ احتمال الدلالة $P = 0.000$ أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وبناءً عليه نرفض الفرضية الثالثة، ونقبل الفرضية البديلة، أي يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات أفراد العينة في مستوى الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة تبعاً لمتغير طبيعة المهنة (موظفة، معلمة)، وهذا الفرق لصالح العاملات الموظفات، أي أنّ المرأة العاملة الموظفة تشعر بمستوى أعلى للاستبعاد الاجتماعي من المرأة العاملة المعلمة، وتفسّر الباحثة ذلك أنّه كلما زادت المكانة الذاتية للمرأة العاملة قل إحساسها بالاستبعاد الاجتماعي، حيث تشعر بالانفعالات الإيجابية وتتمتع بالكفاية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- أظهرت النتائج أنّ المرأة العاملة لا تعاني من الاستبعاد الاجتماعي، حيث بلغت قيمة الأهمية النسبية لجميع العبارات (70.26%)، وهي دليل على مستوى متقدم لدور المرأة سواء في العمل أو في المنزل.

2- أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة في مستوى الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية (عازبة، متزوجة، مطلقة، أرملة)، وهذه الفروق بين المطلقات وكل من (العازبات والمتزوجات والأرامل) لصالح المطلقات، وبين الأرامل وكل من (العازبات والمتزوجات) لصالح الأرامل.

3- أظهرت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات أفراد العينة في مستوى الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة تبعاً لمتغير مكان الإقامة (مدينة، ريف)، وهذا الفرق لصالح العاملات المقيمت في الريف، أي أنّ المرأة العاملة المقيمة بالريف تشعر بمستوى أعلى من الاستبعاد الاجتماعي من المرأة العاملة المقيمة في المدينة.

4- أظهرت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات أفراد العينة في مستوى الاستبعاد الاجتماعي لدى المرأة العاملة تبعاً لمتغير طبيعة المهنة (موظفة، معلمة)، وهذا الفرق لصالح العاملات الموظفات، أي أنّ المرأة العاملة الموظفة تشعر بمستوى أعلى للاستبعاد الاجتماعي من المرأة العاملة المعلمة.

التوصيات:

1- ضرورة العمل على وضع استراتيجية يتم فيها مشاركة كل من الرجال والنساء بشكل فاعل ومتساوي من أجل تحقيق هدف إدماج النوع الاجتماعي لضمان تخطيط تنموي فاعل يقوم على أساس المساواة وعدم استبعاد أي فئة من فئات المجتمع بشكل واقعي وفعال.

2- ضرورة العمل على تخليص النساء المقيمت في الريف من التقاليد والعادات الموروثة التي تعارض إدماج المرأة في عملية التنمية الشاملة، وذلك من خلال عقد ندوات وورشات عمل في الريف يتم فيها توعية الأزواج والآباء بضرورة مشاركة المرأة في بناء المجتمع وأنها جزء من تقدمه وتطوره، وضرورة العمل على منحها الثقة للمشاركة في عملية التنمية الشاملة.

3- ضرورة التركيز على فئتي المطلقات والأرامل وإعادة دمجها في المجتمع أسوة بالفئات الأخرى، والعمل على التخلص من النظرة الدونية التي تعاني منها هاتين الفئتين، وذلك من خلال التوعية الاجتماعية عبر وسائل الإعلام المختلفة والمنظمات الشعبية والجمعيات الأهلية والطوعية وإقامة ندوات وورشات عمل تثقيفية وتوعوية حول أهمية وضرورة إدماجهما في عملية التنمية.

4- إجراء المزيد من الدراسات التي تركز على مشكلات المرأة بشكل عام والمرأة العاملة بشكل خاص، كالعنف ضد المرأة، والتمكين الوظيفي، والاندماج الاجتماعي.

Reference:

1. Al-Janabi, Salam Ahmed Ghajar. Social marginalization and its relationship to the trend towards death and a sense of symbolic immortality for university teaching, PhD thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2014, 17.
2. Giddens, Anthony. Sociology, translation and presentation by Fayez Al-Sabbagh, Center for Arab Unity Studies, first edition, Beirut, 2005, 394.
3. Al-Deeb, Hoda Ahmed Ahmed; Suleiman, Mahmoud Abdel-Alim Mohamed. The risks of social exclusion on the state and society: a sociological analysis, Journal of Social Studies and Research, University of the Martyr Hama Lakhdar- Al-Wadi, No. 13/14 December, 2015, 56-65.

4. Ziyad, Ahmed. Psychology of inter-community relations: issues in social identity and self-classification, World of Knowledge Magazine, No. 326, National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 2006, 55.
5. Abdel Gawad, Mostafa Khalaf. Urbanization and social exclusion in Egypt, the conference of modernization and change in our societies, an evaluation of the commercial and prospects exploration, Department of Sociology, Faculty of Arts, Ain Shams University, Center for Cognitive Studies, 7-8 April, 2008, 43.
6. Abdul Hussain, Tahani Talib. Measuring the level of social marginalization among working women and its relationship to some variables, Al-Ustaz Magazine, Second Volume, No. (217), 2016, 213-236.
7. Ubaid, Maysam Yassin; Ubaid, and Dayan Yassin. Iraqi women between integration and exclusion The need to build an effective partner to sustain development: a field study from the viewpoint of professors of the College of Education for Girls, University of Baghdad, Al-Ustaz Magazine, No. 216, Volume II, 2016, 471-496.
8. Al-Obaidi, Afra Ibrahim Khalil. Social marginalization among students of the College of Education for Girls in the light of the variables of age and gender of parents, Journal of Educational Issues notebooks in light of the current challenges, No. (19), 2018, 7-30.
9. Ghazal, Enas Muhammad Fathi. The social exclusion of women working in the informal work sector in the Egyptian society: a sociological study on a sample of single women in Alexandria, Annals of Ain Shams Journal, volumes (43), 2015, 13-44.
10. Al-Musbah, Imad Al-Din Ahmed. Comparing the social acceptance of the exit of Syrian women to the labor market between the countryside and the city from the point of view of working women: a field study in the governorates of Damascus, Deir Ezzor and Hasaka, Al-Rafidain Development Magazine, Volume (37), No. (117), 2018, 230-250.
11. Mansour, Rasha Rashad Mahmoud; Attia, Nepal. Faisal Abdul Hamid Muhammad. Social inclusion and exclusion among Arab housewives, and its effect on forming its concepts towards raising children, Shaqra University Journal, Issue 11, February, 2019, 235-261.
- 12- Lopez-C. A. & Zahidi, S., *Women's Empowerment: Measuring the Global Gender Gap*, Geneva: World Economic, 2005. Forum <http://www.weforum.org>.
- 13- Qasim, Hawra Muhammad Ali. Social exclusion and its relationship to protest behavior: a theoretical vision, Journal of Philosophy, Issue 14, Al-Mustansiriya University, 2016, 135-156.